

خلال زيارة تفقدية للوقوف على مراحل التنفيذ ونسب الإنجاز أحمد المشعل: تذليل جميع العقبات أمام تنفيذ مشروع المطار الجديد



الشيخ أحمد المشعل خلال الزيارة الميدانية لمشروع مبنى الركاب الجديد (1) في مطار الكويت الدولي



من أعمال مشروع مبنى الركاب الجديد (2)

تقديم عرض مرئي للمشروع ومراحله



فرج ناصر
أشاد رئيس جهاز متابعة الأداء الحكومي الشيخ أحمد المشعل بجهود جميع العاملين بمشروع مبنى الركاب الجديد في مطار الكويت الدولي. جاء ذلك في تصريح للشيخ أحمد المشعل نقله بيان للجهاز على هامش الزيارة الميدانية التي قام بها الوفد المرافق له أمس

للإطلاع على آخر مستجدات الموقف التنفيذي للمشروع. وأثنى الشيخ أحمد المشعل «على الجهود المبذولة من قبل القائمين على المشروع، كما حث المسؤولين في وزارة الأشغال العامة والعاملين في المشروع على بذل الجهد والعمل على تلافي أي معوقات حالية أو متوقعة حدوثها في المستقبل»، مؤكداً استعداد الجهاز لتذليل أي صعوبات أو

عقبات تعوق إنجاز المشروع. وأوضح البيان أن الزيارة تأتي ضمن الزيارات الميدانية التي يقوم بها جهاز متابعة الأداء الحكومي لتفقد المشروعات الحكومية، والأعمال الجارية فيها، مضيفاً أنه كان في استقبال الشيخ أحمد المشعل خلال الزيارة التي رافقه فيها نائب رئيس جهاز متابعة الأداء الحكومي د.رنا الفارس

وكيل وزارة الأشغال العامة وعواطف الغنيم، ومجموعة من مهندسي الوزارة القائمين على المشروع، إضافة إلى جهاز استشاري الإشراف في المشروع. وذكر البيان أن الشيخ أحمد المشعل والوفد المرافق له استمعوا خلال هذه الجولة التفقدية لموقع المشروع إلى عرض مرئي قدمه القائمون على المشروع.

شجرة مباركة!



y.abdul@alanba.com.kw

يوسف عبد الرحمن

غسل الميت وعلاج الحسد والعين والسحر ولها استخدامات طبية كثيرة جداً يصعب حصرها. وتعد «أزهار السدر» أفضل غذاء للنحل وتعطي السدر أشهى أنواع العسل من زهرتها مرتين في السنة في سبتمبر وأكتوبر وشهري فبراير ومارس. واستخدمها «الكويتي القديم» كسباح حول المزارع ولتثبيت التربة وحمايتها من التعرية وهي تخفض الحرارة ومصداً في وجه الزوابع والرياح، كما أنها مأوى للطيور المهاجرة أو المستدامة.

وصفة: يحكى أن الكولونيل السفير البريطاني في الكويت ديكسون حلم بسدره حلماً طويلاً وأخبر زوجته «أم سعود» بهذا الحلم فأخذته وذهبت به إلى «أم مبارك» بدوية في الصحراء عجزت ماهرة في تفسير الأحلام فقالت له بعد أن سمعت تفاصيل حلمه، اذهب إلى حقل البرقان وابحث عن سدره هناك ونقب حولها عن النفط، ونفذ السفير الكولونيل ديكسون وصية «أم مبارك» وبعد شهرين قام فريق التنقيب بحفر بئر تجريبية حول سدره هناك فتدفق البترول متخطياً كل التوقعات فغدت هذه السدرة مثلاً للشجرة الحاملة للمثمرة الواعدة!

آخر الكلام: الأستاذ عبدالعزيز الفرج «شادي الخليج» أبو علي ترنم وصعد بالأغنية الفلكلورية التراثية الشعبية «يا سدره العشاقي!».

شاعرنا شاعر الخليج خالد الفرج قال في ثلاثينيات القرن الماضي قصيدة نشرها أستاذنا الفاضل فاضل خلف في «الوطن» 2013/5/10 وهي طويلة أخذت منها تلك الأبيات:

طلعت صارت حديث الوري

حديث من يهفو إلى درته

وصار مخضراً بأوراقه

مثل أخضرار الغصن في سدرته

وصرت في مروجها باحثاً

عن ورد أيار.. وفي ودحته

دمروا دبرتنا بالشجر الملون من كل حذب

وصوب واحنا ما نحب إلا الأثلة والنخلة

والسدرة!

زبدة الحجي: شاعرنا الكويتي عبدالرزاق

الدين قال في قصيدة طويلة يرثي فيها سوق

الخضرة ومنها أبيات تخص السدرة يقول:

يتزاحمون على الشراء بهمة

مثل أنحام النحل وسط خلية

ولهم ضجيج لا يمل سماعه

كضجيج طير قد لجأ في السدرة

نحن قوم نعشق السدرة بكنارها وظلالها

وطيورها.. شيء جميل في الكويت اسمه

«السدرة» يا ليت نحافظ عليها ونزرعها بدل

هالشجر «الجذيبوا»!

خلال استقبال المهنيين بإعادة المجلس التنفيذي لاتحاد العمال الحضينة: ضرورة الحفاظ على الديمقراطية النقابية

من التحديات والقضايا التي تهم المجتمع عموماً والطبقة العاملة على وجه الخصوص. وتابع أن جميع أعضاء الاتحاد العام لعمال الكويت حريصون على العمل وبشكل سريع لإنجاز ما تأخر، وذلك لتفادي السلبيات التي طفت على السطح مؤخراً لتبدأ مرحلة جديدة من العمل.

أي تيسار سياسي وهي حركة

عمالية حرة تلتزم بالانظمة

والدساتير.

ومن جانبه، قال السكرتير العام للاتحاد العام لعمال الكويت محمد العرادة أن هذا الاحتفال يأتي اليوم بإعادة تشكيل المجلس التنفيذي الجديد للاتحاد العام لعمال الكويت بعد صدور حكم الاستئناف ولهذا تقدم كل الشكر والتقدير لقضائنا العادل الذي أعاد الحق لأصحابه ولأعضاء المؤتمر العام الذين منحونا هذه الثقة.

وأضاف العرادة: إن الأيام القادمة هي مرحلة البناء والعطاء لأننا نملك الكثير من الإمكانيات التي سنعمل جاهدين لتحقيقها كإعادة الأمور إلى نصابها في الحركة النقابية الكويتية بالإضافة إلى العديد

من التحديات والقضايا التي تهم المجتمع عموماً والطبقة العاملة على وجه الخصوص. وتابع أن جميع أعضاء الاتحاد العام لعمال الكويت حريصون على العمل وبشكل سريع لإنجاز ما تأخر، وذلك لتفادي السلبيات التي طفت على السطح مؤخراً لتبدأ مرحلة جديدة من العمل.



محمد الحضينة ومحمد العرادة يتسلمان درعاً تكريمياً (أحمد علي)



محمد الحضينة وأعضاء المجلس التنفيذي لاتحاد العمال يتلقون التهانى

فرج ناصر

أكد رئيس اتحاد عمال الكويت

محمد الحضينة أن العدالة أخذت

مجراها الطبيعي وتم تنفيذ حكم

القضاء العادل القاضي بإعادة

المجلس التنفيذي الشرعي

للإتحاد العام لعمال الكويت

المنتخب دستورياً من قبل المؤتمر العام.

وقال الحضينة في تصريح صحافي بمناسبة استقبال الاتحاد المهنيين بهذه المناسبة: إن مجلسنا عاد لممارسة صلاحياته ومسؤولياته في قيادة الاتحاد الذي أبوا أن يحتفل بيوبيله الذهبي في الذكرى الخمسين لتأسيسه بعد بضعة أسابيع إلا في ظل الحرية والديمقراطية النقابية الأصيلة التي دأب على ممارستها طوال العقود الخمسة الماضية، ويرفض التنازل عنها تحت أي ظرف من الظروف.

وأوضح أن الاتحاد يعاهد الجميع على السير قديماً في طريق الحفاظ على الديمقراطية النقابية وعلى حقوق الطبقة العاملة ومكتسبات الحركة النقابية الكويتية، ويؤكد انفتاحه على الجميع دون إقصاء أو تمييز من أجل الشمول والحفاظ على وحدة الطبقة العاملة والحركة النقابية.

ولفت إلى أن الاتحاد العام للعمال سيبقى كما كان على الدوام ملتزماً بالقضايا الوطنية للوطن ومكافحاً من أجلها في جميع المحافل العربية والدولية، وسبب كل جهوده في سبيل الحفاظ على السلم الاجتماعي في علاقات العمل بين مختلف أطراف الإنتاج، ومن أجل تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية والازدهار الاقتصادي وتأمين كل سبيل التقدم والتطور والرقي لهذا البلد. وأضاف ستكون هناك وحدة نقابية شاملة نتعاون مع الجميع وان تدب الحياة مرة أخرى في الحركة النقابية التي لها بصمة واضحة ورائدة، مؤكداً أن ما يميز الحركة النقابية في الكويت هو أنها تبتعد عن اتباع



سعود الحجيلان

الحجيلان: نطالب رئيس الحكومة بإنقاذ العمل النقابي

محمد راتب

طالب رئيس المجلس التنفيذي لاتحاد المعلمين في القطاع الخاص سعود الحجيلان باحترام آراء ممثلي المجلس التنفيذي للاتحاد وإشراكهم في القرارات وعدم تهيمتهم، مشيراً إلى أنه ومنذ إشهار الاتحاد، وهو الممثل الرسمي لجميع العاملين في القطاع الخاص، فوجئنا بأن بعض الوزراء لا يعلمون شيئاً عن دور الاتحادات العمالية، ولا يميزون بين المنظمات النقابية وجمعيات النفع العام، مبيناً أن ذلك يضعنا أمام عراقيل عديدة وكثيرة، إلى جانب غياب اللجان المشتركة مع الحكومة لوضع الخطط والرؤى المستقبلية التي ستكون في صالح الجميع، وناشد سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ

جابر المبارك أن يكون قريباً من الاتحاد ويذلل كل العقبات، مشيراً إلى أن سموه على دراية ومعرفة واسعة بدور الاتحادات العمالية وأهميتها في دفع عجلة التنمية، وذلك لمشاركته وإسهاماته السابقة في منظمة العمل الدولية، والتي تتشارك فيها الأطراف الثلاثة من الحكومات والاتحادات العمالية وأصحاب الأعمال.

خلال ندوة «كود» بشأن حقوق المرأة السكنية المنقوصة عاشور: نشني على جهود أبل.. وقضية المرأة الإسكانية في المرتبة رقم 18 من أولويات السلطتين



يقفوق الصناع وصالح عاشور ونجلاء التقي في مقدمة الحضور



جانب من المتحدثات خلال الندوة

في حين أن الدستور الكويتي والقوانين نصت بصراحة على وحدة الأسرة والمساواة وتوفير السكن والراحة والإطمئنان للعائلة. وتابعت الرفاعي: قبل صدور قانون الإسكان كانت المرأة الكويتية الأرملة والمطلقة تتمتع بكثير من الحقوق من ناحية الرعاية السكنية، وكانت تمتلك بيتها بصفة دائمة ولكن بعد صدور القانون 93 نسف تلك الحقوق وأعادنا للصفر من جديد مع أننا كنا مستبشرين باستمرار تلك الحقوق.

وأكدت الرفاعي أن الخلل في قانون الرعاية السكنية واضح وجلي ويحتاج إلى غريلة وإصلاح وبحاج إلى إعادة نظر في اللوائح.

شروط تعجيزية

من جانبه، قالت نائب مدير مركز حقوق الإنسان في جمعية المحامين الكويتية المحامية منى الريمش: إن اللائحة وقانون الرعاية السكنية يحتاج إلى غريلة، وقد قمنا من خلال جهود مشكورة في الجمعية الثقافية النسائية بإعداد دراسات ويبدو من شأنها أن تصلح بعض النواقص والخلل في القانون وقد مرت بعد 6 شهور بحالة من الإحباط، حيث تبين لنا أن جميع مواد اللائحة تحتاج إلى تعديل، وأشارت إلى أن القانون ميز الرجل وجعله الوحيد الذي تقع عليه صفة رب الأسرة ولم يُلغى في أن المرأة تستحق أحياناً تلك الصفة، ويجب أن تتعامل معها على هذا الأساس وغفل عن توصيات الدستور كون الأسرة وحدة متكاملة وتشمل الأمومة والطفولة وأن المرأة هي التي يجب أن تحمي وفق الدستور.

في حين أن الدستور الكويتي والقوانين نصت بصراحة على وحدة الأسرة والمساواة وتوفير السكن والراحة والإطمئنان للعائلة. وتابعت الرفاعي: قبل صدور قانون الإسكان كانت المرأة الكويتية الأرملة والمطلقة تتمتع بكثير من الحقوق من ناحية الرعاية السكنية، وكانت تمتلك بيتها بصفة دائمة ولكن بعد صدور القانون 93 نسف تلك الحقوق وأعادنا للصفر من جديد مع أننا كنا مستبشرين باستمرار تلك الحقوق.

وأكدت الرفاعي أن الخلل في قانون الرعاية السكنية واضح وجلي ويحتاج إلى غريلة وإصلاح وبحاج إلى إعادة نظر في اللوائح.

شروط تعجيزية

من جانبه، قالت نائب مدير مركز حقوق الإنسان في جمعية المحامين الكويتية المحامية منى الريمش: إن اللائحة وقانون الرعاية السكنية يحتاج إلى غريلة، وقد قمنا من خلال جهود مشكورة في الجمعية الثقافية النسائية بإعداد دراسات ويبدو من شأنها أن تصلح بعض النواقص والخلل في القانون وقد مرت بعد 6 شهور بحالة من الإحباط، حيث تبين لنا أن جميع مواد اللائحة تحتاج إلى تعديل، وأشارت إلى أن القانون ميز الرجل وجعله الوحيد الذي تقع عليه صفة رب الأسرة ولم يُلغى في أن المرأة تستحق أحياناً تلك الصفة، ويجب أن تتعامل معها على هذا الأساس وغفل عن توصيات الدستور كون الأسرة وحدة متكاملة وتشمل الأمومة والطفولة وأن المرأة هي التي يجب أن تحمي وفق الدستور.

في حين أن الدستور الكويتي والقوانين نصت بصراحة على وحدة الأسرة والمساواة وتوفير السكن والراحة والإطمئنان للعائلة. وتابعت الرفاعي: قبل صدور قانون الإسكان كانت المرأة الكويتية الأرملة والمطلقة تتمتع بكثير من الحقوق من ناحية الرعاية السكنية، وكانت تمتلك بيتها بصفة دائمة ولكن بعد صدور القانون 93 نسف تلك الحقوق وأعادنا للصفر من جديد مع أننا كنا مستبشرين باستمرار تلك الحقوق.

وأكدت الرفاعي أن الخلل في قانون الرعاية السكنية واضح وجلي ويحتاج إلى غريلة وإصلاح وبحاج إلى إعادة نظر في اللوائح.

شروط تعجيزية

من جانبه، قالت نائب مدير مركز حقوق الإنسان في جمعية المحامين الكويتية المحامية منى الريمش: إن اللائحة وقانون الرعاية السكنية يحتاج إلى غريلة، وقد قمنا من خلال جهود مشكورة في الجمعية الثقافية النسائية بإعداد دراسات ويبدو من شأنها أن تصلح بعض النواقص والخلل في القانون وقد مرت بعد 6 شهور بحالة من الإحباط، حيث تبين لنا أن جميع مواد اللائحة تحتاج إلى تعديل، وأشارت إلى أن القانون ميز الرجل وجعله الوحيد الذي تقع عليه صفة رب الأسرة ولم يُلغى في أن المرأة تستحق أحياناً تلك الصفة، ويجب أن تتعامل معها على هذا الأساس وغفل عن توصيات الدستور كون الأسرة وحدة متكاملة وتشمل الأمومة والطفولة وأن المرأة هي التي يجب أن تحمي وفق الدستور.

في حين أن الدستور الكويتي والقوانين نصت بصراحة على وحدة الأسرة والمساواة وتوفير السكن والراحة والإطمئنان للعائلة. وتابعت الرفاعي: قبل صدور قانون الإسكان كانت المرأة الكويتية الأرملة والمطلقة تتمتع بكثير من الحقوق من ناحية الرعاية السكنية، وكانت تمتلك بيتها بصفة دائمة ولكن بعد صدور القانون 93 نسف تلك الحقوق وأعادنا للصفر من جديد مع أننا كنا مستبشرين باستمرار تلك الحقوق.

وأكدت الرفاعي أن الخلل في قانون الرعاية السكنية واضح وجلي ويحتاج إلى غريلة وإصلاح وبحاج إلى إعادة نظر في اللوائح.

شروط تعجيزية

من جانبه، قالت نائب مدير مركز حقوق الإنسان في جمعية المحامين الكويتية المحامية منى الريمش: إن اللائحة وقانون الرعاية السكنية يحتاج إلى غريلة، وقد قمنا من خلال جهود مشكورة في الجمعية الثقافية النسائية بإعداد دراسات ويبدو من شأنها أن تصلح بعض النواقص والخلل في القانون وقد مرت بعد 6 شهور بحالة من الإحباط، حيث تبين لنا أن جميع مواد اللائحة تحتاج إلى تعديل، وأشارت إلى أن القانون ميز الرجل وجعله الوحيد الذي تقع عليه صفة رب الأسرة ولم يُلغى في أن المرأة تستحق أحياناً تلك الصفة، ويجب أن تتعامل معها على هذا الأساس وغفل عن توصيات الدستور كون الأسرة وحدة متكاملة وتشمل الأمومة والطفولة وأن المرأة هي التي يجب أن تحمي وفق الدستور.

في حين أن الدستور الكويتي والقوانين نصت بصراحة على وحدة الأسرة والمساواة وتوفير السكن والراحة والإطمئنان للعائلة. وتابعت الرفاعي: قبل صدور قانون الإسكان كانت المرأة الكويتية الأرملة والمطلقة تتمتع بكثير من الحقوق من ناحية الرعاية السكنية، وكانت تمتلك بيتها بصفة دائمة ولكن بعد صدور القانون 93 نسف تلك الحقوق وأعادنا للصفر من جديد مع أننا كنا مستبشرين باستمرار تلك الحقوق.

وأكدت الرفاعي أن الخلل في قانون الرعاية السكنية واضح وجلي ويحتاج إلى غريلة وإصلاح وبحاج إلى إعادة نظر في اللوائح.

شروط تعجيزية

من جانبه، قالت نائب مدير مركز حقوق الإنسان في جمعية المحامين الكويتية المحامية منى الريمش: إن اللائحة وقانون الرعاية السكنية يحتاج إلى غريلة، وقد قمنا من خلال جهود مشكورة في الجمعية الثقافية النسائية بإعداد دراسات ويبدو من شأنها أن تصلح بعض النواقص والخلل في القانون وقد مرت بعد 6 شهور بحالة من الإحباط، حيث تبين لنا أن جميع مواد اللائحة تحتاج إلى تعديل، وأشارت إلى أن القانون ميز الرجل وجعله الوحيد الذي تقع عليه صفة رب الأسرة ولم يُلغى في أن المرأة تستحق أحياناً تلك الصفة، ويجب أن تتعامل معها على هذا الأساس وغفل عن توصيات الدستور كون الأسرة وحدة متكاملة وتشمل الأمومة والطفولة وأن المرأة هي التي يجب أن تحمي وفق الدستور.

الصانع: على جمعية المحامين تقديم قانون متكامل حول سكن المرأة

جاسم: المرأة الكويتية بجميع حالاتها الاجتماعية مصنفة ضمن اللوائح الخاصة بالرعاية السكنية

الرفاعي: الخلل في قانون الرعاية السكنية واضح وجلي ويحتاج إلى غريلة وإصلاح

عادل الشنان

نظمت كتلة الوحدة الدستورية (كود) ندوة بشأن حقوق المرأة الكويتية المنقوصة في الرعاية السكنية مساء أمس الأول بحضور النائب صالح عاشور والوزير والنائب السابق يعقوب الصانع وشارك فيها د.هالة الحميدي والمحامية عذراء الرفاعي والمحامية منى الريمش ومديرة إدارة التخصيص في المؤسسة العامة للرعاية السكنية أسماء جاسم، وتعبقياً على الندوة أثنى النائب صالح عاشور على أداء وجهود وزير الدولة لشؤون الإسكان ياسر أبل في حلحلة ملف القضية الإسكانية بشكل عام، مؤكداً في الوقت ذاته أن الحكومة إلى الآن لم تحل القضية الإسكانية بشأن الرجل، فكيف إذا ما نظرنا إلى حلولها بشأن المرأة التي تحتاج لإيجاد الحلول لها وإلى تسليم الضوء بشكل مباشر من خلال تكرار المطالبات حتى تلفت نظر الحكومة التي مع الأسف لا تستجيب إلا للصوص العالي، لذلك قد تحتاج المرأة الكويتية إلى ندوات للمطالبة بشكل مستمر وتجمعات أن استدعى الأمر.

وقال عاشور إن قضية المرأة الإسكانية في المرتبة رقم 18 من أولويات السلطتين وإذا أردنا أن نضعها رقم (1) نحتاج إلى من يتبناها جدياً ونستذكر أن بعد عام 2006 دخلت المرأة البرلمان وعام 2012 للأسف إن المرأة هي من وضعت القانون المعمول به الآن بشأن سكن المرأة، وأنا اعترضت عليه في ذلك الوقت لكن للأسف المرأة لم تنصف المرأة حينها، مشيراً إلى أن لجنة المرأة البرلمانية استطاعت هذا

العام تحقيق بعض القضايا المهمة منها مساواة الرجل والمرأة بقيمة القرض الإسكاني البالغة 70 ألف دينار بعد أن كان 45 ألف دينار فقط.

قانون متكامل من جهته، قال الوزير والنائب السابق يعقوب الصانع إن على جمعية المحامين أن تقدم قانوناً كاملاً متكاملاً لهذه المشكلة بصفتها مؤسسة مجتمعية مدنية قادرة على ذلك لأن النائب ليس بمقدوره مواكبة كل شيء، وللأسف فإن أغلب اختيارات الشعب للنواب كانت تركز على ظهوره الإعلامي فقط دون النظر لما قدمه أو انجزه، مؤكداً أن كتلة الوحدة الدستورية (كود) على أتم الاستعداد لتبني القانون خلال فترة أسبوعين.

المراة والسكن من جهته، تحدثت مديرة إدارة التخصيص في المؤسسة العامة للرعاية السكنية أسماء جاسم حول الخدمات والفئات التي تشملها الرعاية السكنية وشروط بنك الائتمان الخاصة بالمرأة الكويتية التي ترغب في الحصول على سكن بحسب اللوائح والشروط، موضحة أن المرأة الكويتية بجميع حالاتها الاجتماعية مصنفة ضمن اللوائح الخاصة بالرعاية السكنية وجزء منها يتم التعامل معها عن طريق بنك الائتمان. وذكرت جاسم أن الرعاية تشمل الزوجة الكويتية الأرملة بحق لها توفير الرعاية السكنية بالاشتراك مع زوجها خلال حياته، وعند وفاة الزوج بحق لها أن تستعمل المسكن الحكومي مع إبنائها وحتى لو لم يكن لديهم مسكن حكومي